المقَدّمَة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلّه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن المعلوم أن القرآن والسنة هما مصدر هذا الدين، وعليهما يقوم تشريعه. فالقرآن الكريم، هو الدستور والمنهج، والسنَّة هي الشارحة والمبينة لهذا الكتاب الحكيم.

ومن حكمته ـ ﷻ ـ أن جعل هذا البيان بياناً حياً، يتمثل في واقع الحياة، يتعامل مع كل معطياتها، ويتعايش مع كل أجوائها.. وليس مجرد نصوص تشرح كلمات غامضة، أو تبين عبارات استغلق على الفهم إدراكها.

وكان المبيِّن ـ ﷺ ـ إنساناً يعيش مع الناس حياتهم بكل ما فيها، من فرح وسرور، ومن آلام وأحزان، ومن تعب ومشقة.. ومن فقر وغنى..

فقوله بيان، أمراً كان أو نهياً..

وفعله بيان، في الغضب والرضى، في العادات والعبادات..

وإقراره بيان..

إنه بيان حي، يفهمه أقل الناس إدراكاً، لأنه واقع عملي، ويدرك أغواره كل ذي لب بحسب ما رزق من وعي وعلم.

وقد نص القرآن الكريم على هذه المهمة ـ البيانية والتفسيرية والتبليغية ـ للرسول الكريم ﷺ في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾.

وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وإذا كانت هذه مكانة السنة، التي بوأها الله تعالى إياها.

وكانت هذه منزلتها من القرآن الكريم.

كان لا بد لكل مسلم، في بيته نسخة من كتاب الله تعالى، أن يكون إلى جانبها كتاب في السنة الصحيحة يتضمن الحد الأدنى ـ على الأقل ـ مما أنيط بالسنة من مهام، سبقت الإشارة إليها، حتى يكون الالتزام بهذا الدين على بصيرة وهدى.

إننا بحاجة إلى كتاب في السنة الشريفة ـ ليكون الحد الأدنى المطلوب معرفته من كل مسلم ـ تتوفر فيه الصفات الآتية:

١ ـ أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة، حتى يكون القارئ مطمئناً إلى سلامة ما يقرأ، ولا يداخله الشك في ذلك.

٢ ـ أن يكون عاماً شاملاً، يتناول كل القضايا التي جاء الإسلام ليعالجها، وقد جاء الإسلام ليعالج كل قضايا الحياة، ويصوغها وفق المنهج الإلٰهي الكريم.

٣ ـ أن يكون قريب المأخذ، سهل المتناول.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، كانت فكرة الجمع بين الصحيحين ـ صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم ـ التي يسر الله تعالى إكمالها بعونه وفضله(١).

فقد تبوأ «الصحيحان» الدرجة العليا في ترتيب كتب السنة المشرفة، ولم يستطع كتاب ثالث أن يشاركهما هذه المنزلة، وظلا منفردين بحمل هذا اللقب، وذلك للخصائص التي توفرت فيهما، وأكتفي بذكر اثنتين منها:

---

(١) طبعته دار القلم بدمشق.

الأولىٰ: هي اتفاق علماء الأمة على صحة الأحاديث المسندة فيهما، فهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، كما قال الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته.

الثانية: هي أن كلّاً من الإمامين ـ البخاري ومسلم ـ قد سمى كتابه «الجامع»، والجامع عند المحدثين: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها، من العقائد، والأحكام، والرقائق، وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ والسير، والفتن والمناقب... وغير ذلك.

وهذا يعني أن كلّاً من هذين الكتابين، قد تناول كل الأبواب الفقهية والحديثية، بحيث جاء مشتملاً على كل الأبواب المعروفة، ولم يقتصر ـ كما فعل أصحاب السنن ـ على أحاديث الأحكام.

وهذا ما سجله الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم بقوله: «قلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث» يعني في كتابيهما.

وبناء على هاتين الخاصتين كان اختيار هذين الكتابين ليكونا المرجع للكتاب المطلوب... ومنهما كان كتاب «الجامع بين الصحيحين».

وأما الكتاب الذي أقدم له اليوم «الوافي بما في الصحيحين» فقد كان تلبية لرغبة أبداها بعض الإخوة القراء، من حفظة كتاب الله تعالى، الذين يرغبون في حفظ أحاديث الصحيحين، وغايتهم حفظ أصول النصوص بغض النظر عن الروايات المتفرعة عنها...

وهو بهذا الشكل يلبي حاجة عامة الناس الذين لم يتخصصوا في علوم الشريعة والذين هم بحاجة إلى الوقوف على المعلومة الرئيسة دون الخوض في الجزئيات واختلاف الروايات.

ولإيضاح الفكرة التي تم تأليف الكتاب بناء عليها أقول:

١ ـ إن كثيراً من الأحاديث نقلها عدد من الصحابة بنصها دون تغيير أو اختلاف ففي مثل هذه الحال يكفي ذكر واحد منها.

٢ ـ كثير من الأحاديث رواها الصحابي نفسه، تارة كاملة، وتارة مقتصراً على فكرة واحدة من النص، وفي هذه الحالة يُكتفى بذكر الرواية الكاملة.

٣ ـ بعض الأحاديث تدور حول معنى واحد، وقد جاءت من رواية عدد من الصحابة كأحاديث الإسراء والمعراج، وأحاديث الشفاعة، واختيار النص الأشمل يفي بالحاجة، وقد يضاف إليه بعض الفقرات من النصوص الأخرى.. بحيث يستكمل الموضوع.

٤ ـ وفي بعض الأحيان، قد يرد معنى الحديث الذي رواه الصحابي ضمن حيث أشمل رواه صحابي آخر، فيُكتفى بالحديث الأشمل.

تلك هي الطريقة التي اتبعتها في إعداد هذا الكتاب، فلم يكن الاختصار مقصوداً لذاته، ولا يتم حذف حديث إلا حينما يوجد معناه أو نصه ضمن حديث آخر.

فـ «الوافي» ليس مختصراً لكتاب «الجامع» بل هو وافٍ بكل المادة الواردة في الجامع، ولهذا لم أسمّه مختصراً. وقد حرصت أن يكون المضمون مطابقاً للاسم.

وقد جاءت الأحاديث في هذا الكتاب حاملة أرقاماً مسلسلة لتكون الإحالة عليها أمراً سهلاً.

وفي آخر الكتاب فهرس لأطراف الأحاديث يمكن الاستفادة منه في الوقوف على الحديث المطلوب.

ولم أغيّر في ترتيب الكتاب، فقد جاء وفقاً للأصل «الجامع بين الصحيحين».

ومن الجدير بالذكر: أن هذا الكتاب هو نتاج الطبعة الثانية من «الجامع» ولذا فهو خلاصة للجهد المبذول في إعداد هذا الكتاب.

ولأول مرة ـ بحسب ما أعلم ـ يوضع كتاب في هذا الموضع بين الأيدي، راجياً الله تعالى أن يتقبّله وأن ينفع به، إنه نِعْم المسؤول، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين.

١ شعبان ١٤٢٦هـ
٥ أيلول ٢٠٠٥م

الفقير إليه تعالى
صالح أحمد الشامي